مركز الحبتور للأبحاث

الجزء الثاني

معضلة الصواريخ الباليستية والمسيرات

بين التفاوض وإعادة هندسة الردع الإقليمي

يوليو 2026

HABTOORRESEARCH.COM

مركز الحبتور للأبحاث

سلسلة

عُقَد التفاوض: كيف تدير واشنطن وطهران لعبة الشد والجذب في كل ملف؟

تبحث هذه السلسلة التحليلية خلف كواليس التحولات العميقة في مسار المفاوضات الأمريكية- الإيرانية، متخذةً من "اتفاق الستين يومًا" نقطة انطلاق لتفكيك أعقد الملفات وأكثرها سخونة. وبدلاً من الاكتفاء بالسرد التقليدي للأحداث، تغوص هذه القراءة مباشرة في الجذور الاستراتيجية للأزمة لتشريح كيف تعيد هذه الخلافات تشكيل موازين القوى العالمية؛ ومن خلال تتبع شبكة الفاعلين والمؤثرين في المشهدين الداخلي والخارجي، نكشف آليات الصدام والتفاوض الخفية التي تحرك اللعبة، وصولاً إلى استشراف ما قد تسفر عنه المفاوضات التقنية الدائرة حالياً في سويسرا من تداعيات حاسمة سترسم ملامح الأمن الإقليمي والدولي في المرحلة المقبلة.

د. عزة هاشم

مدير عام مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

مصطفى أحمد

مسؤول وحدة الدراسات السياسية والأمنية

فرح أحمد

باحث

وحدة الدراسات السياسية والأمنية

تصميم

عبدالعظيم محمد

مصمم جرافيكي أول

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

يُمثل البرنامج الصاروخي ومنظومة الطائرات المسيّرة الإيرانية أحد أبرز المحددات الأمنية في الشرق الأوسط. فقبل اندلاع المواجهات العسكرية في فبراير 2026، امتلكت إيران أكبر مخزون من الصواريخ الباليستية في المنطقة، قُدّر -وفق تباين التقديرات- بما يتراوح بين 2500 و6000 صاروخ بعيد المدى، قادرة على استهداف العمق الإسرائيلي بسرعات تقارب 17 ألف كيلومتر في الساعة. وتزامن ذلك مع تكريس طهران لمكانتها كدولة رائدة في تطوير الطائرات المسيّرة، لا سيما طرازات "شاهد" المتعددة، ومسيّرات "كرار"، وأحدث إصدارات "كمان" المُعلن عنها في يناير 2026.

وقد تجلت محورية هذه القدرات حين شكلت أولوية قصوى للضربات الأمريكية والإسرائيلية خلال الحرب؛ إذ استُهدفت مصانع الإنتاج، ومواقع التخزين، ومنصات الإطلاق، بهدف تقويض قدرات الردع الإيرانية وتحييد خطرها عن إسرائيل. وجاء هذا التصعيد الميداني متسقاً مع التوجه الأمريكي قبل الحرب، والذي لوّح بمنع طهران من امتلاك الصواريخ الباليستية وضرورة دمج هذا الملف ضمن المفاوضات النووية، وهو ما تُرجم فعلياً عبر استهداف متزامن للبنية التحتية لكلا البرنامجين؛ الصاروخي والنووي.

ولكن مع انطلاق مسار التفاوض، أضافت "مذكرة إسلام آباد" بُعداً استراتيجياً جديداً لهذه الإشكالية. فعلى عكس التوقعات بدمج القدرات العسكرية في الاتفاق الأولي، استُبعد ملف الصواريخ والمسيّرات من نص التفاهم المبدئي. وأعلنت إدارة الرئيس ترامب تراجعها عن موقفها السابق، مشيرة إلى عدم سعيها لمنع طهران من إعادة بناء قدراتها الصاروخية، استناداً إلى حقها السيادي في الدفاع عن النفس. ويعكس هذا التحول "مقايضة استراتيجية" تعتمد على التغاضي المؤقت عن البرنامج الصاروخي مقابل احتواء البرنامج النووي، وتقييد تمويل الفصائل المسلحة في المنطقة.

إن هذا الاستبعاد لا يُعد مجرد إجراء تفاوضي شكلي، بل يطرح تساؤلات جوهرية حول مسار فترة "الستين يوماً" الانتقالية، واستراتيجية الطرفين بعدها. ويتطلب هذا المشهد تقييماً يتجاوز قياس الخسائر الميدانية، لفهم كيف تحولت هذه المنظومات من مجرد أدوات تسليح إلى ركيزة أساسية في معادلات القوة تفرض نفسها على الحسابات الإقليمية.

الموقف الأمريكي من برنامج الصواريخ والمسيّرات

تنظر واشنطن إلى برنامج الصواريخ الباليستية والمسيرات الإيرانية باعتباره مضاعِف قوة لسلوك إيران الإقليمي أكثر من كونه ملفاً تقنياً بحتاً. فهذه القدرات تسمح لطهران - مباشرة أو عبر حلفاء ووكلاء - بفرض كلفة على أي وجود عسكري أمريكي في المنطقة، وتهديد البنى التحتية للنفط والغاز الطبيعي، والتأثير في أمن الممرات البحرية الحيوية في الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب. هذا الإدراك يدفع صانع القرار الأمريكي إلى ربط ملف الصواريخ والمسيرات بكل من: سلوك إيران تجاه الحلفاء الإقليميين، ومستوى انخراطها في الصراعات بالوكالة، واحتمالات إعادة تفعيل مشروع نووي عسكري في المستقبل. لذلك يتجاوز الخطاب الأمريكي مجرد المطالبة بخفض عدد الصواريخ أو نطاق تجاربها، إلى محاولة وضع الإطار الصاروخي ضمن معادلة أوسع عنوانها: تقييد أدوات النفوذ الإيراني دون الانزلاق إلى حرب شاملة جديدة.

أما على مستوى الحلفاء، فيمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي يتأثر بثلاث دوائر ضغط متمايزة. إسرائيل تدفع باتجاه مقاربة قصوى ترى في أي قدرة إيرانية على ضرب العمق الإسرائيلي تهديداً وجودياً، وتضغط لكي يرتبط أي تفاهم مع طهران بضمانات صلبة حول منع تطوير صواريخ دقيقة أو مسيرات هجومية بعيدة المدى. دول الخليج، برؤيتها القائمة على حماية منشآت الطاقة والموانئ، تركّز على جانب تحييد المخاطر عن أراضيها وممراتها البحرية أكثر من استئصال القدرات الإيرانية ذاتها؛ لذا تتقاطع مع واشنطن في طلب آليات ضبط وسلوك، لكنها لا تمتلك - عملياً - القدرة على فرض نزع سلاح شامل. أما الأوروبيون فينطلقون من هواجس تتعلق بامتداد مدى الصواريخ إلى أراضيهم، وباستخدام هذه الورقة في مساومات تتصل بالطاقة والهجرة والأمن؛ ولذلك يدعمون موقفاً أمريكياً يدعو إلى حصر المدى وتقييد التجارب والأنشطة المرتبطة ببرامج الفضاء ذات الاستخدام المزدوج.

يعكس تنوّع أولويات الحلفاء الإقليميين والدوليين مقاربة أمريكية حريصة على الموازنة بين إظهار الحزم وبين الاحتفاظ بهامش للمناورة. فعندما تُقرّر واشنطن، لأسباب تكتيكية، استبعاد ملف الصواريخ والمسيرات من مذكرة أو مسار تفاوض محدّد، تحرص على تقديم هذا الاستبعاد بوصفه إجراءً مؤقتاً يهدف إلى فتح مسار تهدئة ووقف حرب قائمة، لا إلى منح الترسانة الإيرانية شرعية دائمة أو اعترافاً كاملاً. في هذا الإطار، تتبنّى الولايات المتحدة نهجاً تدريجياً يقوم أولاً على تثبيت وقف إطلاق النار وتقليل المخاطر المباشرة على قواتها وعلى حلفائها، ثم الانتقال إلى استخدام أدوات الضغط الاقتصادية والسياسية لإعادة إدراج ملف الصواريخ والمسيرات ضمن حزمة أوسع تشمل السلوك الإقليمي والنووي، من دون التورّط في وعود صريحة بتحقيق تفكيك شامل قد يكون غير واقعي أو مكلّف إلى حدّ يقود إلى حرب واسعة النطاق.

في جوهره، يمكن توصيف الموقف الأمريكي من البرنامج الصاروخي ومسيرات إيران، في ضوء حسابات الحلفاء، بأنه محاولة مستمرة للجمع بين الواقعية السياسية وبين الحفاظ على صورة الالتزام بالأمن الإقليمي. فالولايات المتحدة تدرك أن قدرتها الفعلية على إنهاء الترسانة الصاروخية الإيرانية أو منع تطورها جذرياً محدودة، لكنها في المقابل لا تستطيع تجاهل الضغوط المتنامية من إسرائيل ودول الخليج ودول أوروبية ترى في هذه القدرات تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

لهذا يتشكّل خطاب أمريكي مزدوج: قبول ضمني باستمرار قدرات صاروخية تقليدية داخل حدود معيّنة، مقابل تشديد علني على خطوط حمراء تتعلق بالمدى والدقة وطبيعة الارتباط بأي مسار نووي أو توسع نفوذ إقليمي.

لماذا تراجعت واشنطن عن أولوية الصواريخ؟

انطلاقاً من رؤية الولايات المتحدة، لا يُعدّ استبعاد ملف الصواريخ والمسيرات من مذكرة إسلام آباد تحوّلاً جذرياً في الموقف الأمريكي من هذه القدرات، بل تعبيراً عن حزمة اعتبارات تكتيكية متداخلة: الحاجة إلى اتفاق سريع يضع حداً للحرب ويخفّض مستوى التوتر، الاعتراف بصلابة الموقف الإيراني الرافض لإدراج قدراته الدفاعية في التفاوض، الحرص على تجنّب صدام مباشر مع الحلفاء عبر تقديم تطمينات سياسية خارج نص المذكرة، وترك الباب مفتوحاً أمام مفاوضات لاحقة أكثر تعقيداً تُناقش فيها تفاصيل البرنامج الصاروخي والمسيرات ضمن إطار أشمل يضم النووي والسلوك الإقليمي ومستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة.

وترى واشنطن أنها ألحقت أضراراً كبيرة بترسانة إيران من الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، وبقدرتها على إعادة التصنيع بالمستوى السابق، فضلاً عن أن البرنامج الصاروخي الإيراني يعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا الروسية والصينية والكورية الشمالية. وقد تسعى الولايات المتحدة، في هذا السياق، إلى فرض عقوبات على الدول التي تزود إيران بمكونات الطائرات المسيّرة، واعتراض شبكات الشراء، وتقييد سلاسل التوريد، بالإضافة إلى مواجهة استخدام طهران للعملات المشفرة لشراء مكونات المسيّرات. بيد أن طهران قد تجاوزت مرحلة التهرب التقليدي؛ فهي تستفيد اليوم من الثغرات في البنية التحتية الرقمية العالمية، وتستغل التقاطعات مع قطاعات غير متوقعة (مثل نقاط ضعف الشبكات السيبرانية في قطاعات الألعاب والمقامرة الإلكترونية iGaming) لتمويل عملياتها وغسل الأموال، بالتوازي مع دمج اقتصادها العسكري في هياكل مالية غير غربية مدعومة من بكين وموسكو. هذا التعقيد يجعل العقوبات الأمريكية على سلاسل التوريد أداة بالية لا تتناسب مع طبيعة التحايل الإيراني المعاصر الذي يعتمد على مرونة البنية التحتية الرقمية البديلة.

في المقابل، تفترض بعض التقديرات أنه، على الرغم من الأضرار التي لحقت بترسانة إيران من الطائرات المسيّرة، فإن الحرب لم تقض عِلى قدرتها الكامنة على إعادة البناء. فقد تتعلم إيران من دروس هذه الحرب، كما تعلمت من حرب الاثني عشر يوماً، وتعيد تصميم برنامجها مع التركيز على المرونة والقدرة على البقاء، وخاصة من خلال تطوير مسيّرات منظور الشخص الأول (FPV)، التي يصعب اكتشافها أو التشويش عليها أو تدميرها. والأهم من ذلك، أن طهران بدأت بالانتقال من استراتيجية "الكم الصاروخي" إلى استراتيجية "الردع الخوارزمي" عبر مساعي الحرس الثوري لدمج الذكاء الاصطناعي في شبكات القيادة والسيطرة. فالمعضلة القادمة للقيادة المركزية الأمريكية (US CENTCOM) لن تقتصر على عدد الصواريخ، بل ستتمثل في قدرة إيران على تشغيل "أسراب مسيّرات مستقلة" (Autonomous Swarms) تتخذ قرارات تكتيكية معقدة للتهرب من الرادارات، في رد إيراني مباشر لمحاولة إرباك شبكات القيادة والسيطرة المشتركة (JADC2) التي تعتمد عليها واشنطن.

كما تفترض واشنطن أنه قد يكون من الصعب على إيران الحفاظ على وفرة مخزونها من الصواريخ، في ظل ضعف احتمالات إعادة التسلح من قوى كبرى مثل روسيا أو الصين، وبعد أن نقلت جزءاً من هذه الصواريخ إلى وكلائها في المنطقة، فضلاً عن استخدامها عدداً منها خلال الحرب مع إسرائيل والولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن استمرار استهداف منصات إطلاق الصواريخ قد قلص قدرة طهران على نشرها واستخدامها. وعلى جانب أخر، قد يُفهم التراجع الأمريكي كاستجابة للتوازن الإقليمي المضاد وصعود "دبلوماسية المسيّرات" والمنافسة التركية. فصعود المجمع الصناعي الدفاعي التركي وتحول أنقرة إلى مزود رئيسي للمسيّرات وأنظمة الدفاع لدول الخليج، خلق سباق تسلح صامت. وعليه، قد تتساهل واشنطن مع بقاء الترسانة الإيرانية لضمان بقاء "التهديد الإيراني" كعامل محفز يدفع دول الخليج لتعميق اعتمادها الأمني على الغرب، ويوازن النفوذ الدفاعي التركي المتصاعد في المنطقة.

وتواجه وجهة النظر الأمريكية المنظور المخالف الخاص بالقيادة الإيرانية. بالنسبة لإيران، فإنها تعمل على ربط القضايا الإقليمية بعضها ببعض، خلال مراحل التوصل إلى اتفاق نهائي، وعلى رأسها ملفا الصواريخ الباليستية ولبنان، إلى جانب مضيق هرمز، بهدف تعظيم مكاسبها التفاوضية. وأصبحت طهران تفاوض واشنطن على هذا الأساس، إذ كانت قدرتها على التحكم في مضيق هرمز ترتبط إلى حد كبير بقدراتها الصاروخية لإنفاذ إجراءاتها في حالة إخلال الأطراف الأخرى بشروطها. وهذا يجعل الملفين مترابطين؛ فكلما ازدادت قدرتها العسكرية، ارتفعت قيمة المضيق كورقة تفاوضي، ويأخذ هذا الترابط بُعداً استراتيجياً وقانونياً أعمق من خلال "عسكرة قوانين المرور العابر". فإيران لا تستخدم الصواريخ مجرد تهديد بالإغلاق، بل لتأسيس "فقاعة منع وصول/تحريم منطقة" (A2/AD) تفرض عبرها تفسيرها الخاص لحرية الملاحة. هذه المظلة الصاروخية تسمح لطهران بفرض سيادة أمر واقع تحوّل المضيق من ممر مائي دولي إلى أداة ابتزاز شرعية (من منظورها)، مما يعيد تعريف مفاهيم الأمن البحري ويجعل التفاوض على الصواريخ تفاوضاً على سيادة أهم نقطة اختناق جيوسياسية في المنطقة.

الموقف الإيراني من برنامج الصواريخ والمسيّرات

ينظر إلى الموقف الإيراني من برنامج الصواريخ والمسيرات باعتباره جزءاً مركزياً من معادلة الأمن والشرعية لدى النظام، وليس مجرد ملف تسليحي تقني. وتنظر القيادة ف طهران إلى هذه القدرات بوصفها ثمرة مسار تاريخي طويل من الخبرة مع الحرب والعزلة، منذ حرب الثمانينيات مع العراق وما رافقها من قصف صاروخي مدنياً ومن غياب مظلة حماية دولية فعلية. في الوعي الإيراني الرسمي، شكّل ذلك لحظة تأسيسية لقناعة مفادها أن الاعتماد على الردع الذاتي - لا التحالفات أو الضمانات الخارجية - هو الضامن الوحيد لبقاء الدولة والنظام. من هنا، تُقدَّم الترسانة الصاروخية ومنظومات المسيّرات باعتبارها درعاً وجودياً يمنع الخصوم، وعلى رأسهم الولايات المتحدة وحلفاؤها، من التفكير في إعادة إنتاج سيناريوهات الغزو أو الضربات الماحقة، ويمنح طهران قدرة على الرد إذا تعرّضت لهجوم واسع أو استهداف مباشر لمصالحها الحيوية.

هذه الخلفية تفسرّ إصرار القيادة الإيرانية على وضع برنامج الصواريخ والمسيرات في خانة القدرات الدفاعية السيادية غير القابلة للتفاوض. فالتفاوض، في الخطاب الإيراني، مقبول في ملفات مثل النووي - حيث يمكن تقديم تنازلات تقنية مقابل رفع عقوبات أو اعتراف سياسي - لكنه غير مقبول فيما يُصوَّر كجوهر الأمن القومي. التنازل عن مدى الصواريخ أو عن دقتها، أو عن قدرة المسيرات على العمل خارج الحدود، يُقدَّم داخلياً كأنه يعادل الكشف عن الجسد أمام خصم يحمل السلاح؛ أي كأنه خطوة انتحارية سياسياً وعسكرياً. لذلك تُستخدم لغة حادة في رفض إدراج هذا الملف في أي اتفاق، وتُصاغ الرواية الرسمية على أن مطالب واشنطن وتل أبيب بخصوص الصواريخ ليست سعياً للاستقرار، بل محاولة منهجية لتجريد إيران من أدوات الردع حتى تُفرض عليها الإملاءات من موقع قوة.

وفي البُعد الإقليمي، يتحول البرنامج الصاروخي والمسيرات إلى أداة لإعادة تعريف دور إيران في المنطقة. فطهران لا تقدّم هذه القدرات على أنها دفاع عن حدودها فقط، بل عن محور المقاومة بأسره: من العراق وسوريا ولبنان إلى اليمن وغزة. الرسالة المضمرَة أن أي هجوم واسع على حلفائها لن يكون ثمنه محلياً فقط، بل سيفتح الباب أمام ردود صاروخية ومسيرات انطلاقاً من أراضي إيران، ما يرفع كلفة القرار لدى الخصوم الإقليميين والدوليين. بهذا المعنى، تُدمج القدرات الصاروخية والمسيرات في استراتيجية الردع عبر الوكلاء؛ فهي تغطي الفراغات التي لا يستطيع الحلفاء ملؤها بمفردهم، وتمنح إيران إمكانية إدارة مستويات مختلفة من التصعيد من دون القفز مباشرة إلى مواجهة شاملة، عبر ضرب أهداف محدودة أو إرسال رسائل محسوبة في ساحات متعددة.

على المستوى البنيوي، تحرص إيران على إظهار أن هذه القدرات ليست مجرد مشاريع يمكن تعليقها بقرار سياسي سريع، بل منظومة مترسخة في عمق مؤسسات الدولة العسكرية والصناعية. الحديث عن مدن الصواريخ وعن منشآت تحت الأرض، وعن خطوط إنتاج للمسيرات موزّعة بين مؤسسات رسمية وشبه رسمية، يهدف إلى ترسيخ صورة مفادها أن البرنامج أصبح جزءاً من بنية القوة الوطنية، وأن أي اتفاق يطال جوهره سيُعدّ عملياً مسعى لإعادة هندسة التوازن الداخلي في إيران نفسها. هذا البُعد يُستخدم في الداخل لتعبئة الرأي العام حول فكرة أن التمسك بالصواريخ والمسيرات هو أيضاً دفاع عن الكرامة والإنجاز الوطني العلمي والهندسي، وليس فقط عن الأمن العسكري بمعناه الضيق.

أخيراً، يقوم جزء مهم من السردية الإيرانية على توظيف خطاب الازدواجية في مواجهة الضغوط الدولية. فطهران تكرر أن خصومها الإقليميين - من إسرائيل إلى دول تمتلك أحدث الطائرات المقاتلة والصواريخ - لا يُطلب منهم التخلّي عن قدراتهم، بينما يُحاصرَ برنامجها الصاروخي والمسيرات باعتباره تهديداً غير مشروع. هذا الخطاب لا يستهدف فقط الجمهور الداخلي، بل يسعى إلى كسب تعاطف في بعض العواصم العالمية التي تنظر بعين النقد إلى سياسات الكيل بمكيالين. بذلك تحاول إيران أن تنقل النقاش من سؤال هل صواريخها تهديد؟ إلى سؤال لماذا يُمنَع طرف واحد من امتلاك حق الدفاع بينما يُسمح لآخرين؟، لتُقدّم تمسكها بهذه القدرات كجزء من معركة أوسع ضد ما تصفه بالهيمنة والظلم الدولي.

المفارقة الإيرانية في ملف الصواريخ والمسيّرات

يشير الموقف الأمريكي الراهن إلى أن استراتيجية إيران في تقديم ملفات أكثر أهمية لإدارة ترامب، مثل مضيق هرمز والبرنامج النووي، باعتبارها أساساً للمفاوضات، أسهمت في تحريك المسار لصالحها. فقبل الحرب، كانت إسرائيل تضغط لإدراج البرنامجين النووي والصاروخي ضمن أولويات التفاوض، أما في المفاوضات الحالية فقد استطاعت إيران رسم خطوط حمراء بشأن أي اتفاق محتمل مع الولايات المتحدة، وشملت فيه البرنامج الصاروخي. وربطت طهران التوصل إلى اتفاق بملفات تمس بقاءها وأمنها القومي، وعلى رأسها قدراتها الدفاعية، إذ رفضت أي تفاوض بشأن الصواريخ والطائرات المسيّرة، مع إبقاء باب التفاوض مفتوحاً حول البرنامج النووي، الذي كان قبل الحرب أقرب إلى التوافق.

وأكدت الحرب، إلى جانب حرب الاثني عشر يوماً، أن الطائرات المسيّرة أصبحت مكوناً رئيسياً، إلى جانب الصواريخ الباليستية، في قدرة إيران على تنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى. وقد عززت هذه التطورات قناعة القيادة الإيرانية بأهمية تطوير منظومتي الصواريخ والطائرات المسيّرة. لذلك، من المرجح أن تتمسك طهران، بعد انتهاء مهلة الستين يوماً، بملف الصواريخ والمسيّرات، باعتباره الضمانة الأساسية لحمايتها من أي استهداف مستقبلي من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة، في ظل غياب الثقة بين الأطراف، وتوقعها احتمال انهيار أي اتفاق مستقبلي في أي وقت. وبناءً على ذلك، يُستبعد أن تتفاوض طهران بشأن صناعاتها العسكرية، بخلاف استعدادها للتفاوض حول برنامجها النووي، أو حتى قبول تجميد تطويره لفترة زمنية محددة.

كما أن ملف الصواريخ الباليستية لم يُدرج ضمن بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الرئيس ترامب والرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، وقد يُرحّل إلى المرحلة الثانية من المفاوضات. ويرى الجانب الإيراني أن الصواريخ الباليستية تندرج ضمن القدرات الدفاعية الوطنية، وليست بنداً في المناقشات، ولن تكون جزءاً من الاتفاق النهائي. وتعتبر إيران هذه الصواريخ ركيزة استراتيجية لتحقيق التوازن العسكري ومواجهة التهديدات، وهو ما فرض معادلات جديدة في المفاوضات وصياغة الاتفاق المرتقب.

إلى أين يتجه ملف الصواريخ بعد الستين يوماً؟

يميل الاتجاه العام بعد الستين يوماً نحو دخول ملف الصواريخ والمسيرات في مرحلة إدارة القدرات لا حسمها، مع بقاءه خارج النصوص الرسمية للتفاهم، لكنه في قلب الحسابات العسكرية والتفاوضية للطرفين. عدم إدراجه حالياً يفتح نافذة زمنية لإيران لإعادة تنظيم ترسانتها، بينما تستعد واشنطن لتحويله لاحقاً إلى محور مستقل في جولة تفاوض جديدة تركّز على القدرات الهجومية لإيران ووكلائها.

في هذه المرحلة، تستغل طهران استبعاد البرنامج الصاروخي والمسيرات من التفاهمات الأولية لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب بنية القوة. فغياب القيود المكتوبة يخلق ثغرة تمكّنها من مواصلة تطوير وتوسيع أعداد الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتحسين دقتها وقدرتها على اختراق الدفاعات. الحرب الأخيرة عززت لدى القيادة الإيرانية قناعة بأن منظومتي الصواريخ والمسيرات ليستا مجرد أدوات عسكرية، بل عنصر حيوي لبقاء الدولة وتعزيز قدرتها على الردع؛ لذلك تُستثمر فترة الهدنة في إعادة تأهيل المنصات المدفونة، واستعادة المخزون، وتجريب تكتيكات جديدة تقوم على ضربات قصيرة، دقيقة، ومتكررة، ضمن استراتيجية استنزاف طويلة الأمد.

في المقابل، تضع واشنطن أولوياتها الحالية في مضيق هرمز والملف النووي، لكنها تُبقي في حساباتها أن الجولة الأولى من المفاوضات لن تكون نهاية المطاف. الاتجاه المرجّح أن تنتقل الإدارة الأمريكية - بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفتح مسار نووي - إلى مرحلة ثانية تتمحور حول البرنامج الصاروخي وبرنامج الوكلاء الإقليميين. هنا ستواجه عقبة رئيسية تتمثل في أن إيران حوّلت قدراتها العسكرية ذاتها إلى «خط أحمر» في قلب استراتيجيتها التفاوضية: فهي تدخل المفاوضات وهي تمتلك قدرة على تنفيذ ضربات واسعة النطاق، وممتدة زمنياً، ضد أهداف دقيقة، مع معدلات اختراق - ولو محدودة - للدفاعات الجوية، وقد أثبتت قدرتها على التكيف وإعادة البناء تحت الضغط.

بناءً على هذه المعادلة، يرجّح أن تعيد إيران بناء أجزاء مهمة من برنامج الطائرات المسيّرة بوتيرة سريعة نسبياً، وأن تتجه إلى تطوير نماذج أكثر تكيفاً مع بيئة الدفاعات الغربية، تفرض تهديدات جديدة على المنطقة. تقديرات معقولة تشير إلى إمكانية استعادة القدرة على تنفيذ هجمات مكثفة بالطائرات المسيّرة بعيدة المدى خلال فترة تتراوح بين ستة واثني عشر شهراً تقريباً، إذا لم تُفرض عليها قيود صارمة أو ضربات نوعية جديدة تعطل سلسلة الإنتاج. في الوقت نفسه، ستسعى إدارة الرئيس ترامب - وهي تدخل مرحلة تفاوض ثانية - إلى فرض ترتيبات تمنع وكلاء إيران من امتلاك أسلحة متطورة، أو تحد من تمويل وتسليح هذه الجماعات، خصوصاً إذا تم الإفراج عن جزء من الأصول الإيرانية المجمدة وما يثيره ذلك من مخاوف توجيه جزء من هذه الأموال إلى حزب الله أو غيره من الوكلاء.

هنا تظهر معضلة إضافية لواشنطن: إيران لا تنظر إلى وكلائها في لبنان واليمن والعراق وغزة كأذرع عسكرية أو أوراق ضغط سياسية فحسب، بل كمختبرات بحث وتطوير حية لمنظوماتها الصاروخية والمسيرات. استمرار غياب البرنامج الصاروخي عن مفاوضات المرحلة الحالية يسمح لطهران بمواصلة اختبار أسلحتها وتحديثها بناءً على بيانات قتالية حقيقية يجمعها الوكلاء في اشتباكات مستمرة مع الدفاعات الغربية والإقليمية. هذا يعني أن استنزاف واشنطن لن يكون فقط في الساحات الميدانية، بل أيضاً في سباق محموم مع سرعة تحديث التكنولوجيا العسكرية الإيرانية؛ فكل طلعة مسيّرة وكل إطلاق صاروخ يوفر لإيران بيانات تُستخدم لتحسين الدقة، وتعديل المسارات، وتطوير وسائل مواجهة الرادارات ومنظومات الاعتراض.

في المحصلة، ما بعد الستين يوماً يبدو أقرب إلى مرحلة ترسيم وضع جديد للملف الصاروخي والمسيرات: ملف يُدار عبر قواعد اشتباك غير مكتوبة، وضغوط اقتصادية وتحذيرات سياسية، ومن جانب إيران عبر إعادة بناء مدروسة وضبط إيقاع الاستخدام، مع الإبقاء على القدرة على التصعيد إذا تغيّرت الشروط. هذه المرحلة الوسيطة تُبقي المنطقة في حالة هدنة مسلّحة، وتتوقف مآلاتها على ما إذا كانت الجولة المقبلة من المفاوضات ستنجح في إدخال الصواريخ والمسيرات ووكلاء إيران في سلة تفاهم أوسع، أم أن الطرفين سيواصلان إدارة الصراع عبر مزيج من الردع المتبادل والاستنزاف التكنولوجي.

المراجع

-------. "توسيع نطاق المحادثات لتشمل صواريخ إيران الباليستية سيؤدي إلى "حرب أخرى" وفق تركيا." مونت كارلو الدولية. 12 فبراير، 2026. https://www.mc-doualiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/20260212-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%85%D9%84-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AF%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D9%88%D9%81%D9%82-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

------. " رغم مفاوضات واشنطن .. اسرائيل تجهز صواريخ "لورا" الباليستية لضرب ايران | رأس السطر." قناة التغيير. 22 يونيو، 2026. https://www.youtube.com/watch?v=3uWp0z9k-t8

------. " هل حقق ترامب أهدافه من حرب إيران؟." سكاي نيوز عربية. 17 يونيو، 2026. https://www.skynewsarabia.com/world/1875775-%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%87-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

الياس، فلاح. "ما حجم مخزون إيران من الصواريخ والطائرات المسيرة؟." DW. 20 مارس، 2026. https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9/a-76462043

نديمي، فرزين. "استراتيجية إيران في مجال الطائرات المسيرة (الجزء الأول): الأداء في زمن الحرب والتكيفات." The Washington Institute for Near East Policy. 22 مايو، 2026. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astratyjyt-ayran-fy-mjal-altayrat-almsyrt-aljz-alawl-alada-fy-zmn-alhrb-waltkyfat

نديمي، فرزين. "استراتيجية إيران في مجال الطائرات المسيرة (الجزء الثاني): منع إعادة البناء والتطوير بعد الحرب." The Washington Institute for Near East Policy. 28 مايو، 2026. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astratyjyt-ayran-fy-mjal-altayrat-almsyrt-aljz-althany-mn-aadt-albna-walttwyr-bd

------. “VP Vance Defends Letting Iran Keep its Arsenal of Ballistic Missiles.” C-SPAN. June 18, 2026. https://www.youtube.com/watch?v=hRkYYpif1FI

Gertz, Bill. “Iran says its missiles not part of peace talks.” The Washington Times. June 18, 2026. https://www.washingtontimes.com/news/2026/jun/18/iran-says-missiles-not-part-peace-talks/

Intelbrief. “Iran’s Missile and Drone Arsenal Remains Potent Despite Five Weeks of Intensive Strikes.” The Soufan Center. April 6, 2026. https://thesoufancenter.org/intelbrief-2026-april-6/

مركز
الحبتور
للأبحاث